النقابة المستقلة للتعليم الإبتدائي

Syndicat Autonome de l'Enseignement Primaire

أرضية التأسيس

جاء قرار تأسيس نقابة مستقلة للتعليم الإبتدائي، ضمن سياق عام ميز الأوضاع الدولية والوطنية إن على المستويات السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية.إضافة إلى عدة عوامل سنأتي على ذكرها تحكمت بشكل حاسم في بلورة فكرة تأسيس إطار نقابي مستقل خاص بشغيلة التعليم الإبتدائي. لم يأت هذا القرار من فراغ بل جاء نتيجة إرادة قوية لفئات عريضة من مختلف مناطق المغرب، من أجل تغيير واقع تربوي واجتماعي موبوء، سمته التدرج نحو إفلاس المدرسة العمومية لفتح المجال أمام واقع تبضيع التعليم وتفويته على غرار باقي القطاعات الحيوية وعدم التزام الحكومات المتعاقبة بحل المسألة الاجتماعية لفئات عريضة من موظفي الدولة، والعاملين بالمدرسة الإبتدائية من أكبر المتضررين في هذا الشأن، إضافة إلى الاختلالات التي تشوب المقاربات المعتمدة في العمل النقابي السائد داخل أغلب مسمياته.

* السياق العام

مما لا شك فيه أن ما يميز الوضع العالمي الراهن، هيمنة القطب الواحد بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية بدعم من حلفائها ما نتج عنها سيادة الليبرالية المتوحشة وعولمة زاحفة، أدت إلى توسيع الهوة بين شمال غني وجنوب فقير، متخم بالمشاكل يعاني من أشكال التمييز والهيمنة. هذا مع فرض نظام الطاعة والولاء بقوة العنف والحلول العسكرية، والحصار الاقتصادي ضد الشعوب والتصعيد الزجري ضد الفعل المدني الجاد والحركات الاجتماعية والمناضلين الأحرار في العالم، وتهميش دور المنظمات الدولية في زمن نسجل فيه فشل السياسات التنموية بدول الجنوب ما أدى إلى تراكم الديون واستفحال التفاوتات الاجتماعية ونضوب الموارد الطبيعية وعدم نجاح السياسات العمومية في توزيع الثروات الوطنية بشكل عادل. فأصبح مصير شعوب هذه البلدان مهددا بأخطار حقيقية.

أما على المستوى الجهوي والإقليمي فإن وضعا تلك أهم عناوينه، لا بد وأن يؤثر أبلغ الأثر على التجمعات الإقليمية ناهيك عن الأقطار التي تعج بكل مقومات الضعف والتبعية، ولعل أبلغ دليل على ذلك ما تعانيه جامعة الدول العربية واتحاد المغرب العربي من شلل واضح إضافة إلى بؤر التوتر على امتداد العالم العربي. ورجوع الاحتلال العسكري الإمبريالي المباشر إلى المنطقة العربية (العراق نموذجا) ما أدى إلى مآسي واستنزاف للخيرات المادية والبشرية دون رادع.

وبحكم تواجد المغرب ضمن المناطق المستهدفة من قبل هذا الإخطبوط الإمبريالي فقد بدأنا نكتوي بنار تأثيراته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية. والتي تتضاعف كلما انخرطت الدولة بدون تحفظ في مسلسل خوصصة كل شيء والتبادل الحر ومحاربة ما يسمى بالإرهاب مما يجعل بلدنا مرشحا فوق العادة لأن يعيش تحولات غير محسوبة العواقب خصوصا على المستوى الاجتماعي.

اجتماعيا ترتب على اتباع المغرب لسياسة التقويم الهيكلي والتطبيق الكامل للسياسات العمومية المملاة من طرف المؤسسات الحالية الدولية ابتداء من عقد الثمانينات، أوخم العواقب على شرائح واسعة من الشعب المغربي. حيث تراجع دور الدولة في المجال الاجتماعي بخصوص دور ها في التشغيل والتخلي عن دعم الخدمات الصحية، والاجتماعية وعدم تفعيل مبدأ الحكامة الرشيدة في التدبير الإداري وتطبيق القانون بخصوص الشغل. حيث عملت السياسات الحكومية المتعاقبة على إضعاف القدرة الشرائية لفئات عريضة من الشعب المغربي. واعتماد المعالجات الترقيعية والتعويمية للملفات الاجتماعية وسن سياسة ضريبية تعتبر الأكبر والأكثر إجحافا في العالم مع الحرص على إبقاء التوازنات المالية وسياسة الخصخصة والتفويتات البخسة للملك العمومي. هذا ما أدى إلى تنامي صرخات الاحتجاج في شتى القطاعات العمومية والخاصة.

سياسيا، رغم ما يمكن تسجيله من ايجابيات في تدبير الشأن العام ببلادنا، كطي صفحة الماضي الأليم، وخلق هيئة للمصالحة والإنصاف وإحداث ديوان المظالم والمجلس الملكي والاستشاري لشؤون الصحراء ..... إلا أنه

* السياق الخاص

لقد تولدت فكرة تأسيس نقابة مستقلة للتعليم الإبتدائي في خضم التفاعلات المتولدة عن بداية تطبيق ما يسمى بمرحلة التوافق و التي أفرزت بداية تطبيق ما يسمى بإصلاح المنظومة التعليمية سواء ما تعلق بالميثاق الوطني للتربية والتكوين أو النظام الأساسي لموظفي وزارة التربية الوطنية.

لقد ارتبط إنجاح مقتضيات الميثاق بعدة شروط، ومن ضمنها معالجة المسألة الاجتماعية للعاملين بالمدرسة وكذا تعزيز البنى التحتية للمرافق التربوية وتفعيل التكوين المستمر وإمداد المدارس باللوجستيك الضروري لإنعاش وتنمية الحياة المدرسية بها. وقد كرس القانون الأساسي (2003) فوارق ومظالم اجتماعية أضيفت إلى تلك التي أحدثها القانون الأساسي (1985). كما لم تتم أجرأة كل مضامين وبنود الميثاق الوطني على كل علاته.

والحاصل لم يرق إلى مستوى تطلعاتنا وانتظاراتنا، وعليه فإن الظرف الدقيق والحاسم الذي تجتازه بلادنا سعيا إلى إرساء قواعد دولة الحق والقانون والمصالحة مع الماضي وإقرار الديمقراطية الحقة، يحتم علينا الوقوف على المستوى الذي وصله قطاع التربية والتكوين وعلى امتداد السياسات الإصلاحية الفاشلة، التي لم تعد خسارتها تقدر ببلايير الدراهم فقط، بل بخسارة أجيال تحولت إلى طوابير من الشباب المعطل. مما أفقد المؤسسة المدرسية مصداقيتها، في تخطيط ممنهج بدءا بسن سياسة تقشفية أنهكت البنيات التحتية وانتهاء بكل أشكال الدعم للتعليم الخصوصي للتسويق له على أنه الخيار الأنجع. وإذا كانت المؤسسة المدرسية لا زالت قائمة رغم كل هذه الصعوبات فمرد ذلك للتضحيات الجسام التي تتحملها الشغيلة العاملة بها. والتي أبت إلا أن تؤدي ضريبة بقاء هذا المرفق العمومي، على حساب حالتها المعيشية، لأنها ترى فيه الملجأ الوحيد لتعليم أبنائها وأبناء الكادحين الذين أعوزتهم الأجور الهزيلة التي لم تعد تلبي حتى أبسط متطلبات الحياة، في خرق سافر لكل المواثيق والعهود الدولية الخاصة بمكانة أهل التربية في المجتمع تناسب دورهم في تعزيز التعلم الفعال والتربية على المواطنة.

نقابيا : كان الأمل كبيرا أن تنهض التنظيمات النقابية للإجابة عن انتظارات قواعدها والدفاع عنها. وإيجاد الأجوبة الصحيحة لما آلت إليه الأمور. إلا أنها مع الأسف الشديد لم تعد تشكل ذاكرة منخرطيها وأداتهم للضغط والاقتراح، بل أضحت أداة حزبية وبدأت في الابتعاد عن قواعدها ومطالبهم العادلة. إنها ترتكز على التوافقات السياسية بدل النضال والمطالبة، واحترفت القيادات النقابية المناوئة للمؤسسة الرسمية الخطابات التبريرية للسياسات الحكومية وضرب الديمقراطية الداخلية في انتهاك واضح لمضامين قوانينها الأساسية. حيث أن النشاط النقابي في العقد الأخير ساهم بشكل كبير في زيادة التمييز في نظام الأجور الذي نعتبره نظاما مجحفا لا يستجيب للمتطلبات الاجتماعية لفئات عريضة من موظفي الدولة. حيث تنعم فئات محظوظة بأنظمة أجور خيالية دون الحديث عن التعويضات والامتيازات وهدر المال العمومي الذي فاق كل تصور. مما يدحض مقولة أن الدولة غير قادرة على تحمل عبء تحسين الحياة الاجتماعية لمنتسبيها. إن الواقع النقابي اليوم أضحى محط تساءل حول معنى وجوده ؟؟؟

في هذا السياق جاءت النقابة المستقلة للتعليم الإبتدائي كنقابة اجتماعية مستوعبة لكل التحولات الدولية والإقليمية والوطنية وكضرورة موضوعية نظرا لخصوصيات التعليم الإبتدائي والحاجة إلى فعل نقابي ذي استقلالية نضالية عن المصالح الحزبية أو الشخصية أو الفئوية، منصهر مع كل الإطارات النقابية والجمعوية الجادة والغير ذيلية والتي تؤمن بالكفاح والنضال النقابي. من أجل استرجاع كرامة شغيلة التعليم الإبتدائي والوقوف في وجه كل ما يحاك ضد الطبقة العاملة المغربية، وتصحيح الاختلالات التي شابت المقاربات المعتمدة في الحوار الاجتماعي وتدبير الفعل النقابي بطريقة سليمة، وإشراك شغيلة التعليم الإبتدائي في التخطيط للقرارات الكبرى ومحاربة البيروقراطية داخل منظومتنا التربوية وبناء كفايات المدرسة العمومية. إن النقابة المستقلة للتعليم الإبتدائي وهي ترجح قرار التأسيس تستحضر في الآن نفسه كونها مكون أساسي من الشغيلة التعليمية كما أنها تؤمن بوحدة صف الطبقة العاملة المغربية في المطالبة والنضال من أجل انتزاع الحقوق والمحافظة على المكتسبات وإقرار العدالة الاجتماعية.

المكتب التنفيذي